

تقرير التنمية الإنسانية العربية

سلسلة أوراق بحثية

الربيع العربي : التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية

باري ميركن

برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول
العربية



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية
تقرير التنمية الإنسانية العربيّة - سلسلة أوراق بحثيّة



2013

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية

باري ميركن

سلسلة أوراق تقرير التنمية الإنسانية العربية وسيلة للمشاركة في ما استُحدث من أبحاثٍ تهدف إلى تزويد تقرير التنمية الإنسانية العربية بدفقٍ جديد من المعلومات ومن ثمَّ إلى إجراء المزيد من الأبحاث في مجال التنمية البشرية. إنها سلسلةٌ بحثية من المنشورات غير الرسمية، سريعة الانتشار ويمكن إعادة النظر في عناوينها في مرحلة لاحقة بحيث يُصار إلى نشرها مقالاتٍ قائمة بذاتها في مجلاتٍ مختصة، أو فصولاً في كتبٍ ذات علاقة. من بين كتاب هذه السلسلة أكاديميون وطليعيون وممارسون متقدموا مواقع من العرب ومن جنسياتٍ عالمية أخرى. أمَّا ما توصلت إليه هذه الأبحاث من نتائج وتأويلاتٍ تفسيرية واستنتاجاتٍ فهي تعود حصراً إلى الكتاب المعنيين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. هذه الورقة بقلم باري ميركين.

* * *

يُعمل باري ميركين مستشاراً مستقلاً، منذ تقاعده من شعبة الأمم المتحدة للسُّكان في عام 2009. خدَم السيد ميركين الأمم المتحدة في مجال السُّكان والتنمية في الخارج وفي نيويورك على حدٍ سواء لمدة 35 عاماً، حيثُ كانت رئاسةُ قسم السياسات السُّكانية من بين المهام التي تولَّاهَا. وبالإضافة إلى استكمال العديد من الدراسات في إطار التأليف للأمم المتحدة، كُتِبَ دراساتٍ في مجالاتٍ مثل السياسات السُّكانية والإنمائية، وشيخوخة السُّكان، والتقاعد، والهجرة الدوليَّة. تلقى السيد ميركين تدريبه للدراسات العليا في مجال السُّكان والاقتصاد في جامعة نيويورك، وجامعة جنيف (سويسرا)، وجامعة برينستون.

قائمة المحتويات

7	ملخص تنفيذي
9	1. مقدمة
12	2. مستويات سكانية واتجاهات
12	أ. حجم ونمو السكان
13	ب. الهيكل العمري للسكان
14	ج. الخصوبة والزواج وتنظيم الأسرة
16	د. التحضر
17	هـ. الهجرة الدولية
20	و. التحويلات
20	ز. اللاجئين
21	ح. المشردون داخليا
22	3. الوضع الاجتماعي والاقتصادي
22	أ. التطورات الاقتصادية
22	ب. أسواق العمل والبطالة بين الشباب
26	ج. الأهداف الإنمائية للألفية
28	4. ملخص واستنتاجات
31	المراجع

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الاتجاهات الديموغرافية، وخاصة النمو السكاني والهيكل العمري والخصوبة والزواج والتحضر السريع والمستويات غير المسبوقة من الهجرة الدولية والأعداد الكبيرة لمن تعرضوا للتهجير القسري، التي شكلت الربيع العربي. فيما يلي نبذة عن هذه الاتجاهات:

1. لقد أطاحت الانتفاضات الشعبية بطغاة في مصر وليبيا وتونس. إلا أن بناء ديمقراطيات قوية وقابلة للاستمرار في المنطقة العربية على أنقاض دكتاتوريات عملية طويلة وبطيئة تعترضها العديد من العقبات الهائلة. إنها تتطلب جملة أمور منها إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، بما في ذلك القيادة الحكيمة والاستعداد لتبادل التنازلات والانتخابات النزيهة والممثلة لتوجهات المواطنين وحرية التعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان ومجتمع مدني قوي. وكثير من التحولات إلى الديمقراطية والتي نجحت في نهاية المطاف كانت في بداية أمرها صاخبة وغالبا مسبوقة بصراعات وحروب.

2. إن أسباب الثورات الأخيرة في العالم العربي كثيرة ومعقدة، لكنها تفاقمت بسبب التركيبات السكانية في المنطقة. ومما زاد من خطورة التحديات التي واجهتها الحكومات تغير الهيكل العمري بالإضافة إلى الاتجاهات الديموغرافية الأخرى، لاسيما البطالة والعمالة الناقصة وخلق فرص العمل. وهناك تحديات أخرى تتمثل في انخفاض المشاركة في العمالة والتمكين الجزئي للمرأة وتدهور البيئة ونقص الغذاء والمياه والتحضر السريع وعدم كفاية التعليم والسكن والرعاية الطبية.

3. أحدث ارتفاع معدل الخصوبة في المنطقة العربية في فترات سابقة، بحيث كان معدل الخصوبة للمرأة الواحدة ستة أطفال خلال الثمانينيات من القرن العشرين، طفرة في نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. ارتفع عدد الشباب منذ عام 1980 إلى أكثر من الضعف ولا تزال نسبتهم بين السكان في أعلى مستوياتها على الإطلاق. ومع أن نسبة الشباب بلغت ذروتها في عام 2010، من المتوقع أن يرتفع العدد المطلق للشباب بمقدار 12 مليون بحلول عام 2025.

4. في أعقاب الربيع العربي، ارتفعت البطالة بين الشباب بشكل حاد وبلغت تقريبا ثلاثة أضعاف إجمالي البطالة. ولتجنب زيادة البطالة بين الشباب، والتي تبلغ حاليا معدل 30 في المائة تقريبا في المنطقة العربية، يجب خلق اثني عشر مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2025 في المنطقة. ويجب أن نشير أن معدل البطالة بين الشباب أعلى ونسبة مشاركتهم في القوى العاملة أقل من مشاركة الشباب. لا يمكن فصل انعدام الفرص الاقتصادية للشباب عن موجة الاضطرابات الاجتماعية التي تجتاح المنطقة.

5. يمكن لظاهرتي الحد من الخصوبة المرتفعة وارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل خلق فرص للنمو الاقتصادي إذا ما انتهجت سياسات مناسبة في ميادين التعليم والصحة وسوق العمل. ولكي تستطيع الدول العربية جني الفائدة من هذا «العائد الديموغرافي»، يجب إيجاد فرص عمل تواكب العدد الكبير من الباحثين عن عمل، وهذا ما لم يتحقق في الماضي القريب.

6. تشهد بلدان المنطقة العربية حركات سكانية تتجه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث يترك الشباب والشابات العمل الزراعي الشاق للبحث عن «أضواء المدينة الساطعة» ووظائف حضرية يفترض أن تكون أكثر أماناً وأفضل أجراً.

7. إن التخفيض المتعمد لعدد العمال من المنطقة العربية من قبل مجلس التعاون الخليجي وتفضيل العمال من جنوب آسيا له عواقب سلبية. ومع انحسار هجرة اليد العاملة من وإلى المنطقة العربية، فيما تبقى العمالة المحلية للشباب محدودة، ستواجه البلدان التي كانت تعتمد على الهجرة ضغوطاً متزايدة بسبب طفرة الشباب مصحوبة بارتفاع مخاطر العنف السياسي ممن يطالبون بفرص أكبر.

8. تمتد الاضطرابات والصراعات التي تحدث في البلدان العربية إلى الدول المجاورة من خلال اللاجئين والمهاجرين العائدين، وتمتد أيضاً إلى المناطق الجغرافية المجاورة، حيث وصلت مؤخراً موجة من الهجرة غير الشرعية إلى جنوب أوروبا. تكشف الأزمة عن غياب أو عدم التنفيذ الملأئم للقواعد الموجودة والالتزامات والمعايير وتسلط الضوء أيضاً على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمعالجة وضع «العمال المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل» بصورة أكثر منهجية.

9. إن عدم الاستقرار السياسي والصراعات والعنف وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي عوامل قد عجلت التشريد القسري لأعداد كبيرة من السكان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

10. تتوض الاتجاهات الديموغرافية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ستحقق البلدان العربية ذات الدخل المرتفع معظم الأهداف الإنمائية للألفية، لكن البلدان العربية الأفقر قد لا تحقق هذه الأهداف حتى بحلول عام 2020. وبسبب ارتفاع معدل النمو السكاني فإن الطلب على الخدمات العامة الضرورية جداً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحد من قدرة البلدان على تقديم هذه الخدمات. ويعتقد أن الصراعات التي نشأت مؤخراً في المنطقة ستسبب في تراجع التنمية في البلدان العربية.

11. إذا لم يتحقق تحسن ملحوظ في اقتصاديات الدول العربية أو فرص العمل في هذه البلدان، خاصة لفائدة عدد كبير من الشباب المحبط، من الراجح ألا تسلم هذه الدول من تزايد المظاهرات والاضطرابات والعنف في العالم العربي الذي سيبلغ سكانه ما يقرب نصف مليار بحلول عام 2025.

1. مقدمة

شهدت المنطقة العربية عدم استقرار كبير ومتواصل بلغ ذروته في صراعات طال أمدها في سورية والعراق ولبنان والصومال ومصر والسودان واليمن. وحدث أيضا في عام 2011 انتفاضات شعبية في البحرين ومصر وليبيا وسورية وتونس. هل يمثل الربيع العربي بداية مرحلة ازدهار الديمقراطية أو انتشار التطرف والصراعات والعنف؟

إن بناء ديمقراطيات قوية وقابلة للاستمرار على أنقاض دكتاتوريات عملية طويلة وبطيئة تعترضها العديد من العقبات الهائلة. فإنها تتطلب جملة أمور منها إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وبالأخص الإصلاح الدستوري، والقيادة الرشيدة، والاستعداد لتبادل التنازلات، والانتخابات النزيهة والممثلة لأطياف المجتمع، وحرية التعبير والصحافة، واحترام حقوق الإنسان، ومجتمع مدني قوي. كثير من التحولات إلى الديمقراطية التي نجحت في نهاية المطاف كانت في بداية أمرها صاخبة وغالبا مسبوقه بصراعات وحروب. يزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة، كالثورات الأمريكية والفرنسية والمكسيكية. وفي بلدان أخرى، مثل الأرجنتين وتشيلي واليونان وإسبانيا حدثت انقلابات أو محاولات انقلاب في الطرق نحو الديمقراطية. وتشير تجارب الدول المتنوعة للغاية التي اكتسحتها عملية التحول الديمقراطي إلى عدم وجود عقبات لا يمكن التغلب عليها لنجاح التحول الديمقراطي في البلدان العربية. كما تبرز هذه التجارب أهمية اعتماد نظرة بعيدة لما يمكن أن يؤدي إليه الربيع العربي. وتبين تجارب الدول الأخرى أيضا أن تعزيز الديمقراطية قد يكون بعيد المنال وقد يتخذ مسارات مختلفة قبل أن يتحقق الهدف النهائي.

وأمام صور المظاهرات والصراعات واسعة النطاق في المنطقة العربية والتي تبث في جميع أنحاء العالم، نعتبر أن الوقت قد حان لدراسة بعض الأسباب المحتملة التي تكمن وراء هذه الانفجارات العنيفة. وقد ذُكرت العديد من العوامل المتسببة في الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة، بما في ذلك غياب الديمقراطية والقمع والاستبداد والفساد والمحسوبية والإبعاد وحرمان الجماعات الدينية والعرقية والأقليات ونقص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفقر وتدخّل القوى الأجنبية. إن أسباب الثورات الأخيرة في العالم العربي كثيرة ومعقدة، وبالتأكيد لا يمكن أن تعزى هذه الأحداث إلى عامل واحد. وقد ركزت دراسة حول الربيع العربي على التركيبة السكانية وحقيقة أن العديد من الأسباب المحتملة تفاقمت بفعل المميزات الأساسية للديمقراطية في المنطقة. ونتج عن ارتفاع الخصوبة السائدة في المنطقة العربية وانخفاض معدلات الوفيات نموسكاني سريع مما أدى إلى طفرة الشباب بشكل لم يسبق له مثيل، إذ أن عددا كبيرا من السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

أمام المظاهرات الأخيرة في اليونان وزيادة البطالة في المناطق الحضرية في الصين والقلق بشأن احتمال تصاعد الاحتجاجات الشبابية في جميع أنحاء أوروبا، يعترف عدد متزايد من الملاحظين أن البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب سببان محتملان لعدم الاستقرار الاجتماعي في العالم. وعلى غرار ما يحدث في المنطقة العربية، تواجه مناطق أخرى من العالم، على سبيل المثال أفريقيا، تحديات ديمغرافية مع ارتفاع أعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، في حين يبقى الحصول على وظيفة آمنة مشكلة أساسية يعاني منها الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تهدد بزيادة توتر أسواق العمل وتفاقم الوضع الهش للشباب في العالم.

وإلى جانب التكاليف الاقتصادية، يسبب ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب انعكاسات اجتماعية. ومع انحسار فرص العمل وأمل الرقي في المستقبل قد لا يجد الشباب بدائل كثيرة عن الأنشطة الإجرامية أو الانضمام إلى الصراعات المسلحة. «الشباب» العاطلين وشبه العاطلين هم أكثر عرضة للصراعات والأنشطة غير المشروعة - وكثير منهم يقعون فريسة للجماعات المسلحة والمتمردين. إن الشباب العاطلين وشبه العاطلين هم أكثر عرضة للدورات الاقتصادية، مما يجعلهم عرضة لعدم الاستقرار الوظيفي (البنك الدولي، 2008).

ولكن هل البلدان والمناطق التي تتميز بهياكل عمرية شابة أو طفرة الشباب أكثر عرضة للعنف والصراع السياسي؟ ففي السنوات الأخيرة، جذبت هذه المسألة اهتماماً متزايداً، بعد مناقشة عامة حول الآثار الأمنية للضغط السكاني وندرة الموارد. وعلى سبيل المثال، يؤكد روبرت كابلان في كتابه «الفوضى القادمة» بأن الفوضى وانهايار الدول القومية سيعزيان إلى عوامل ديمغرافية وبيئية في المستقبل (كابلان، 1994، ص 46). وفي الآونة الأخيرة، أصبحت طفرة الشباب تفسيراً مفضلاً لعدم الاستقرار السياسي الراهن في العالم العربي والتجنيد في الشبكات الإرهابية الدولية (أوردال، 2012).

تشير الأبحاث الحديثة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التفاوت يدعمان الاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، في 57 بلد من أصل 106، ارتفع مؤشر الاضطرابات الاجتماعية، وهو مؤشر وضعته منظمة العمل الدولية، في عام 2011 مقارنة بعام 2010. يُرجح إمكانية حدوث اضطرابات اجتماعية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تظهر مخاطر مرتفعة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المتوسط، شهدت أميركا اللاتينية - حيث تحققت درجة من الانتعاش في العمالة، وفي حالات قليلة، تحسينات في نوعية الوظائف - انخفاضاً في خطر الاضطرابات الاجتماعية (منظمة العمل الدولية، 2012a). تبين الاحتجاجات التي اندلعت في الأردن بعد إعلان الحكومة الأردنية عن رفع أسعار الوقود في نوفمبر / تشرين الثاني عام 2012 أن أحداثاً لا علاقة لها في ما يبدو بالبطالة قد تؤدي إلى مظاهرات كبيرة وعلى نطاق واسع، حيث أغلب المشاركين فيها شباب. وبالإضافة إلى ذلك، تناقصت موارد الأردن بشكل ملحوظ نتيجة تدفق أكثر من مئة ألف لاجئٍ سوريٍّ فروا من الحرب الأهلية إلى الأردن (نيويورك تايمز، 2012a). وإلى جانب الأردن، هناك احتمال انتشار الاضطرابات إلى دول أخرى مجاورة، على سبيل المثال البحرين ولبنان. في أواخر نوفمبر / تشرين الثاني عام 2012، انتشرت هذه الموجة المزعزعة للاستقرار إلى غزة وإسرائيل، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة.

وفي استعراضٍ حديثٍ لمجموعة متزايدة من المؤلفات حول هذا الموضوع، نلاحظ أن الدراسات التجريبية توحى بأن طفرة الشباب لها علاقة بزيادة مخاطر العنف السياسي. ومع ذلك، تستطيع الحكومات إلى حد ما الحد من هذه المخاطر من خلال توفير فرص أفضل للشباب، وفي المقام الأول توفير التعليم النوعي. يبدو أن مستوى التعليم الثانوي له تأثير واضح على الحد من العنف في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط والتي يتواجد فيها أعداد كبيرة من الشباب، مع أن التأثير قد يتوقف على عوامل اقتصادية هيكلية (أوردال، 2012).

في حين تشهد المنطقة العربية تحولاً ديموغرافياً نحو انخفاض النمو السكاني والخصوبة مثل الذي شهدته دول أخرى، يحدث التحول في العديد من بلدان المنطقة بوتيرة أبطأ بكثير وفي بعض الحالات قد يتوقف هذا التحول تماماً. وبالتالي، فإن الزخم الديموغرافي الذي نتج في وقت سابق عن النمو السكاني السريع وارتفاع معدل الخصوبة يستمر في التأثير بقوة على الاتجاهات الديموغرافية الحالية في المنطقة العربية التي ستستمر في المستقبل. ينطبق هذا على ما يبدو وبشكل خاص على البلدان

التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية.¹ وبينما شهدت مناطق أخرى من العالم، على سبيل المثال شرق أوروبا وأميركا اللاتينية، فيضا من الاضطرابات السياسية والاقتصادية في العقود الأخيرة، سبق لهذه المناطق أن حققت تحولا ديمغرافيا، وبالتالي كان لها نمو ديموغرافيا بطيئا أو منعما ولم تكن تتمتع بطفرة شباب حين اندلعت الاضطرابات.

تشكل تغيرات الهيكل العمري، إلى جانب الاتجاهات الديموغرافية الأخرى في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية، مجموعة من التحديات الخطيرة بالنسبة إلى الحكومات في مجالات مثل البطالة والعمالة الناقصة وخلق فرص العمل وانخفاض المشاركة في القوى العاملة والتمكين غير الكافي للمرأة والتدهور البيئي ونقص الغذاء والماء والتحضر السريع وتوفير الخدمات (السكن والتعليم والرعاية الطبية). وتقوض الاتجاهات الديموغرافية أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. تتميز البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أيضا بتدفقات كبيرة للهجرة الدولية، وبالتالي فإنها تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية من المهاجرين. وعلاوة على ذلك، تمتد الاضطراب والصراعات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الدول المجاورة (تشاد وإثيوبيا وكينيا والأردن ولبنان وموريتانيا ومالي والنيجر وتركيا) بسبب اللاجئين والمهاجرين العائدين، وتمتد كذلك إلى المناطق المجاورة، وتتخذ شكل هجرة غير شرعية إلى أوروبا الجنوبية.

وقد أكد العديد من رؤساء الدول الذين انتُخبوا حديثا في أعقاب الربيع العربي، على سبيل المثال في مصر وليبيا وتونس، على اتخاذ حكوماتهم الجديدة عددا من الأولويات، بما فيها التعليم والتدريب وخلق فرص العمل، خصوصا لفائدة الشباب، وإعادة بناء القطاع الصحي والحد من الهجرة. وتتفاقم هذه المشاكل بفعل الأنماط الديموغرافية التي تزيد من صعوبة صياغة الحلول.

ونظرا للاضطرابات السياسية التي تحدث تحولات في المنطقة العربية، ستولي هذه الدراسة اهتماما خاصا لمجموعة فرعية من البلدان أو المناطق، وهي «البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية»، أي تلك البلدان الأكثر تضررا من التغييرات التي اجتاحت المنطقة. تهدف الدراسة إلى رصد بعض الاتجاهات الديموغرافية، وبالأخص النمو السكاني والهيكل العمري والخصوبة والزواج. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى الاتجاهات الديموغرافية الأخرى، مثل التحضر السريع، والمستويات غير المسبوقة من الهجرة الدولية والتشرد الداخلي.²

¹ تونس والسودان وسورية والصومال والعراق وفلسطين وليبيا ومصر واليمن.

² كشفت دراسة سابقة للمؤلف نفسه عن الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية بأسرها. انظر ب. ميركن، مستويات السكان والاتجاهات والسياسات في المنطقة العربية: التحديات والفرص. التنمية البشرية العربية، التقرير رقم 1، 2010.

2. مستويات سكانية واتجاهات

أ. حجم ونمو السكان

في أواخر عام 2011، حقق العالم معلماً، حيث بلغ عدد سكان المعمورة 7 مليار. وفي كل عام، يزيد عدد السكان بـ 78 مليون نسمة. في عام 2010، بلغ عدد سكان المنطقة العربية 357 مليون نسمة، بعد أن تضاعف منذ عام 1980 (الجدول 1). ومن بين 357 مليون ينتمي 231 مليون منهم، أي الثلثان، إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والبلدان اللذان يضمّان أكبر عدد من السكان في المنطقة، وهما مصر (81 مليون) والسودان (44 مليون)، ينتميان إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فمنذ عام 1980، نمت المنطقة العربية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 2.4 في المائة سنوياً. بلغت هذه النسبة في العالم 1.5 في المائة سنوياً. لكن، بعد عام 2010، بدأت نسبة النمو السكاني تتباعد، حيث حققت المنطقة نمواً سنوياً قدره 1.8 في المائة خلال 2010-2025، بينما حققت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نمواً أعلى قدره 2.1 في المائة.

الجدول 1. حجم ونمو السكان في المنطقة العربية، 1980 – 2025

معدل النمو السنوي		الزيادة	مجموع السكان			البلد أو المنطقة
2010-2025	1980-2010	2010-2025	2025	2010	1980	
(نسبة مئوية)		(آلاف)	(آلاف)			
1.0	1.5	1,107,089	8,002,978	6,895,889	4,453,007	العالم
1.8	2.4	110,512	467,945	357,433	172,699	المنطقة العربية، منها:
2.1	2.4	112,271	343,256	230,985	113,085	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
1.5	2.0	19,788	100,909	81,121	44,952	مصر
3.1	2.8	17,213	48,885	31,672	13,744	العراق
0.8	2.4	1,110	7,465	6,355	3,063	ليبيا
2.8	3.3	2,168	6,207	4,039	1,510	فلسطين
2.6	1.2	4,821	14,152	9,331	6,436	الصومال
2.4	2.6	17,289	60,811	43,522	20,071	السودان (1)
1.7	2.8	5,598	26,009	20,411	8,907	سورية
1.0	1.6	1,440	11,921	10,481	6,457	تونس
3.0	3.7	12,645	36,698	24,053	7,945	اليمن

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2011. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2010.

ومع نمو سكان العراق بمعدل 3.1 في المائة سنويا واليمن بمعدل 3.0 في المائة، يعتبر هذان البلدان من بين البلدان الأسرع نمواً في العالم من حيث السكان. ومن ضمن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أكثر الزيادات السكانية بين عامي 2010 و2025 ستكون في مصر (20 مليون نسمة) والعراق والسودان (17 مليون لكل منهما) واليمن (13 مليون).

ب. الهيكل العمري للسكان

إن أغلبية سكان المنطقة العربية شبان تقل أعمارهم عن 25 سنة، حيث أن ثلث سكان المنطقة العربية تقل أعمارهم عن 15 سنة والشباب يمثلون الخمس منهم، إذ تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة. وفي المقابل، لا يمثل الشباب في الدول المتطورة سوى 13 في المائة من السكان. لا تعتر كل من مصر وليبيا وتونس وسورية، وهي بلدان في صميم الربيع العربي، فريدة من نوعها من حيث التحول الديموغرافي (الجدول 2). يمثل الشباب 20 في المائة من السكان في مصر وسورية، مقارنة بـ 15 في المائة في البحرين و21 في المائة في الجزائر، و22 في المائة في إيران والأردن، التي شهدت هي أيضاً احتجاجات. في الواقع، بلغ عدد الأطفال والشباب في المنطقة العربية مستوى غير مسبوق. فبين عامي 1980 و2010، زاد عدد الشباب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بأكثر من الضعف حيث بلغ 46 مليون نسمة. وزاد عدد الشباب في فلسطين واليمن بثلاثة أضعاف بين عامي 1980 و2010 نتيجة لاستمرار ارتفاع معدل الخصوبة واستمرار الزخم السكاني. تتميز المنطقة العربية بأعداد كبيرة من الشباب والبالغين الذين هم في سن العمل (15-64 سنة)، وأعداد قليلة نسبياً من كبار السن ولكنهم في تزايد (60 سنة فما فوق). وبأعداد متزايدة يدخل الشباب سوق العمل الذي يعاني أصلاً من بطالة متصاعدة.

والخبر السار هو أن حصة الشباب من مجموع السكان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بلغت ذروتها في عام 2010 وستنخفض من 20 في المائة إلى 17 في المائة بحلول عام 2025، مما يعكس انخفاضاً في معدل الخصوبة.

ولكن، بما أن عدد الشباب يُتوقع أن يقفز إلى 58 مليون بحلول عام 2025، يجب إحداث اثني عشر مليون وظيفة إضافية لتفادي ارتفاع البطالة بين الشباب إلى مستويات أعلى في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

عندما تنخفض معدلات الخصوبة في بلد ما يتغير الهيكل العمري للسكان، مما ينتج عنه زيادة مؤقتة في نسبة الشباب (يطلق عليه «طفرة الشباب»). وفي المناطق الحضرية في البلدان النامية تتفاقم هذه الطفرة حيث تشكل الهجرة من الريف إلى الحضر أيضاً عاملاً مهماً. وهذا ينطوي على هيكل عمري للسكان يكون فيه معدل الإعالة منخفضاً ونسبة أعلى من السكان في سن العمل. وفي بعض البلدان، ولاسيما في جنوب شرق آسيا، تم ربط ديناميكية السكان هذه بالنمو الاقتصادي السريع، ما يسمى بـ «العائد الديموغرافي». إن انخفاض الخصوبة العالية وارتفاع عدد السكان في سن العمل بإمكانهما إحداث فرص للنمو الاقتصادي إذا تم وضع سياسات ملائمة في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل. وإذا أرادت الدول العربية الاستفادة من هذا «العائد الديموغرافي»، يجب عليها توفير فرص عمل بقدر يواكب العدد الكبير من الباحثين عن عمل. ولسوء الحظ، لم يحدث ذلك في الماضي القريب.

الجدول 2: عدد الشباب في المنطقة العربية، 1980-2025

النسبة الإجمالية للسكان			عدد السكان (15-24 سنة)			البلد أو المنطقة
2025	2010	1980	2025	2010	1980	
(نسبة مئوية)			(آلاف)			
15	18	19	1,219,353	1,212,960	839,244	العالم
18	20	19	82,139	70,286	33,486	المنطقة العربية، منها:
17	20	19	58,094	45,983	21,854	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
17	20	20	17,270	16,009	8,889	مصر
20	20	18	9,702	6,205	2,495	العراق
18	18	18	1,363	1,124	558	ليبيا
19	21	19	1,161	858	289	فلسطين
19	19	19	2,750	1,732	1,225	الصومال
19	20	20	11,825	8,568	3,764	السودان (1)
19	20	20	5,011	4,166	1,748	سورية
14	19	21	1,635	1,994	1,362	تونس
20	22	19	7,377	5,327	1,524	اليمن

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2011. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2010.

ج. الخصوبة والزواج وتنظيم الأسرة

في العقود الثلاثة الماضية، انخفض معدل الخصوبة في المنطقة العربية من 6.3 طفل لكل امرأة إلى 3.4 طفل، أي بفارق قدره 2.9 طفل لكل امرأة (الجدول 3). ومع ذلك، انخفضت الخصوبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فقط إلى 3.9 طفل، أي بمعدل نصف طفل أعلى من المنطقة العربية. وبحلول 2020-2025، ستبقى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتميز بخصوبة أعلى بقليل، أي 2.9 طفل لكل امرأة مقابل 2.7 طفل للمنطقة العربية. وفي حين يُتوقع أن تبلغ المنطقة العربية مستوى الإحلال، أي 2.1 طفل لكل امرأة بحلول عام 2050، لن تصل خمسة بلدان أو مناطق إلى هذا المستوى؛ إذ لن تحقق العراق وفلسطين والصومال والسودان واليمن مستوى الإحلال في الخصوبة إلا بحلول عام 2100. وعلاوة على ذلك، بما أن هذه البلدان والمناطق تعاني منذ سنوات من الأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية وتفتقر للاستقرار السياسي، وهي عوامل تعيق توفير خدمات الصحة الإنجابية للسكان، فمن غير المحتمل أن تستطيع الحكومات توفير مثل هذه الخدمات بمستويات ملائمة. وبالتالي، يشكل استمرار النمو السكاني السريع والمحتمل والخصوبة تحديات خطيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان في المستقبل.

تشهد الأسر في العالم العربي تغييرات كبيرة مع ظهور أنماط جديدة من الزواج وتشكيل الأسر في جميع أنحاء المنطقة. عموماً، لم يعد الزواج المبكر قاعدة كما كان في السابق في البلدان العربية؛ إذ أن متوسط العمر عند الزواج لدى الرجال والنساء أخذ في الارتفاع عموماً، كما يزداد عدد النساء العربيات اللواتي يبقين عازبات لمدة أطول أو لا يتزوجن على الإطلاق (رشاد وآخرون، 2005). وبالإضافة إلى ذلك، قد تحدث تغييرات أنماط الزواج مزيداً من انخفاض الخصوبة في المنطقة، وخاصة في البلدان

المكتظة بالسكان مثل مصر وسورية واليمن. والأرجح أن تغييرات أنماط الزواج في المنطقة سببها ارتفاع المستويات التعليمية وانخفاض الفرص الاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج.

من أهم التطورات على صعيد السياسات السكانية أن عدد الحكومات العربية التي انتهجت سياسات للحد من الخصوبة أخذ في الارتفاع. ففي عام 1976، 14 في المائة من الحكومات في المنطقة العربية اتبعت سياسات لخفض الخصوبة. واليوم، أكثر من نصف بلدان المنطقة، بما في ذلك البلدان الخمس التي تمر بمرحلة انتقالية (مصر والسودان وسورية وتونس واليمن) تسعى إلى خفض الخصوبة (الأمم المتحدة، 2010). لقد نفذت الحكومات جملة من التدابير للحد من الخصوبة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تشمل هذه التدابير إدماج برامج تنظيم الأسرة والأمومة الآمنة في نظم الرعاية الصحية الأولية، وتوفير فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز مسؤولية الرجال في الصحة الجنسية والإنجابية، ورفع السن الأدنى القانوني للزواج بالنسبة إلى الرجال والنساء، وعدم تفضيل إنجاب الذكور، وتحسين تعليم الإناث وفرص عملهن، وتعزيز تمكين المرأة، وضمان الحصول على وسائل منع الحمل الآمنة والفعالة بتكلفة منخفضة. تعتبر البرامج الحكومية لتوفير وسائل منع الحمل الحديثة عوامل هامة للسلوك الإنجابي وكذلك لصحة الأم والطفل. لقد ارتفعت فرص الحصول على وسائل منع الحمل على نحو مطرد. وعلى الرغم من الدعم الحكومي الواسع النطاق لتحسين فرص الحصول على وسائل منع الحمل، يُعتقد أن الطلب يتجاوز العرض. ويبقى استخدام وسائل منع الحمل الحديثة من قبل النساء في الدول العربية الأقل نمواً منخفضاً للغاية؛ فقد بلغ 19 في المائة في اليمن، و9 في المائة في السودان و1 في المائة في الصومال (الجدول 3).

الجدول 3: إجمالي الخصوبة في المنطقة العربية 1980-2025

انتشار وسائل منع الحمل، وسائل حديثة	إجمالي الخصوبة			البلد أو المنطقة
	2020-2025	2005-2010	1980-1985	
آخر سنة	(طفل لكل امرأة)			
(نسبة مئوية)				
56	2.3	2.5	3.6	العالم
..	2.7	3.4	6.3	المنطقة العربية، منها:
31	2.9	3.9	6.1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
60	2.3	2.9	5.2	مصر
33	4.0	4.9	6.4	العراق
26	2.0	2.7	7.2	ليبيا
39	3.6	4.7	7.1	فلسطين
1	6.0	6.4	6.7	الصومال
9	3.6	4.6	6.3	السودان (1)
43	2.3	3.1	6.8	سورية
52	1.7	2.0	4.9	تونس
19	4.0	5.5	9.2	اليمن

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2011. التوقعات السكانية في العالم: تقيح عام 2010. استخدام وسائل منع الحمل العام 2011

د. التحضر

يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المناطق الحضرية. ومنذ عام 1980، بلغ عدد سكان الحضر أكثر من الضعف في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إذ أنه قفز من 43 مليون نسمة عام 1980 إلى 105 مليون في عام 2010، ما يمثل حوالي نصف العدد الإجمالي للسكان (الجدول 4). وسجلت زيادات أكبر خلال العقود الثلاثة في فلسطين وسورية حيث تضاعف عدد سكان الحضر بثلاث مرات، وفي السودان تضاعف هذا العدد أربع مرات، وفي اليمن فإن عدد سكان المناطق الحضرية تضاعف بستة مرات. ويعيش في القاهرة، التي تحتل المرتبة 20 من بين أكبر التجمعات الحضرية في العالم، حوالي 11.2 مليون نسمة. أما الخرطوم، التي تعتبر تجمعا سكانيا متوسط الحجم، كان يعيش فيها 1.2 مليون نسمة في عام 1980 وهي الآن تأوي 4.6 نسمة، في حين أن صنعاء، وهي مدينة صغيرة كانت تضم 250 ألف نسمة في عام 1980، فقد تحولت اليوم إلى تجمعا سكنيا يضم 2.4 مليون نسمة. تشهد العديد من بلدان المنطقة العربية انتقال عدد كبير من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إذ أن الشبان والشابات يتركون العمل الزراعي الشاق للبحث عن «أضواء المدينة الساطعة» ووظائف حضرية يفترض أن تكون أكثر أمانا وأفضل أجرا.

الجدول 4 : سكان الحضر في المنطقة العربية 1980-2025 والتجمعات السكانية الكبرى 2011

السكان	التجمعات السكانية الكبرى	سكان الحضر			البلد أو المنطقة
		2025	2010	1980	
2011					
(آلاف)		(آلاف)			
..	..	4,642,582	3,558,578	1,753,229	العالم
..	..	275,024	195,849	73,029	المنطقة العربية، منها:
..	..	154,163	104,670	42,953	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
11,169	القاهرة	47,751	35,186	17,438	مصر
6,036	بغداد	32,956	21,073	9,005	العراق
1,127	طرابلس	6,007	4,929	2,147	ليبيا
75	رام الله	4,669	2,994	943	فلسطين
1,554	مقديشو	6,375	3,479	1,722	الصومال
4,632	الخرطوم	17,063	11,083	3,013	السودان (1)
2,650	دمشق	16,082	11,363	4,106	سورية
790	تونس	8,316	6,928	3,265	تونس
2,419	صنعاء	14,944	7,635	1,314	اليمن

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2011. توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام 2011.

هـ. الهجرة الدولية

منذ قرون، الهجرة سمة مميزة في المنطقة العربية التي تقع عند تقاطع ثلاث قارات. شهدت العديد من البلدان الأكثر فقرا في المنطقة العربية نزوحا كبيرا، أغلبه غير مشروع، نحو أوروبا، وكذلك نحو البلدان الأغنى في المنطقة. وتتسم تدفقات الهجرة في المنطقة العربية بهجرة اليد العاملة بأعداد كبيرة ومتزايدة خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. تسع دول من بين العشرين دولة في العالم التي كانت لها أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين في عام 2010 تنتمي إلى المنطقة العربية. حدث تغير كبير في نمط الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحيث أن هذه الأخيرة أخذت تقلل من عدد العمال الوافدين من المنطقة العربية وتفضل بشكل متزايد العمال الوافدين من جنوب آسيا. ففي عام 1990 كان أكثر من واحد من كل أربعة مهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي ينتمي إلى دول تمر بمرحلة انتقالية، وانخفضت هذه النسبة بحلول عام 2010 إلى واحد من كل خمسة مهاجرين. ونظرا للمنافسة المتزايدة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تدفق المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا، تحول بعض المهاجرين من المنطقة العربية إلى الاتحاد الأوروبي ودول أبعد من ذلك. وبسبب الصراعات التي اندلعت في العراق والصومال والسودان وتونس، انخفض عدد المهاجرين في هذه البلدان الأربعة بين عامي 1990 و2010.

ظلت الهجرة سمة هامة في العديد من بلدان المنطقة العربية. ومعظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مصدرة للعمالة، وبالتالي فإنها تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية (الجدول 5). البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تستقبل الهجرة وتصدرها، لكن في ليبيا وسورية يتجاوز عدد المهاجرين الوافدين عدد المهاجرين إلى الخارج. وفي الواقع، كل هذه الدول التسع لها أعدادا كبيرة من المغتربين في دول أخرى. وتتراوح النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الخارج من مستوى منخفض بلغ ثلاثة في المائة في سورية واليمن إلى أعلى مستوى بلغ 137 في المائة في فلسطين. وبين عامي 2000 و2010، ارتفع العدد الإجمالي للمهاجرين في البلدان التسعة التي تمر بمرحلة انتقالية من حوالي 12 مليون إلى 15.4 مليون. قد تكون الهجرة بمثابة صمام الأمان في البلدان التي تزخر بأعداد كبيرة من الشباب. ولكن، مع انحسار فرص الهجرة على نحو متزايد في المنطقة العربية وخارجها وانخفاض فرص العمل المحلية للشباب، قد تعاني البلدان التي كانت تعتمد في السابق على الهجرة من ضغوط متزايدة بفعل طفرة الشباب وارتفاع مخاطر العنف السياسي.

الجدول 5: المهاجرين الدوليين من الخارج وإلى الخارج عام 2010، النسبة المئوية من السكان، التحويلات عام 2011، عدد اللاجئين عام 2011

عدد اللاجئين	التحويلات	النسبة الإجمالية من السكان	عدد المهاجرين إلى الخارج	النسبة الإجمالية من السكان	عدد المهاجرين الوافدين من الخارج	
(آلاف)	(ملايين الدولارات الأمريكية)	(%)	(آلاف)	(%)	(آلاف)	
		2011	2011	2010	2010	البلد أو المنطقة
10,400	501,000	3.1	214,199	3.1	214,199	العالم
8,440	372,000	2.6	147,000	1.5	86,232	الدول النامية
1,700	42,000	3.9	18,342	9.1	32,790	المنطقة العربية، منها:
1,226	22,420	6.7	15,367	2.8	6,468	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
95	14,213	3.6	2,913	0.3	245	مصر
35	77	5.0	1,598	0.3	83	العراق
8	..	4.7	300	10.4	682	ليبيا
0	1,106	137.2	5,543	43.6	1,924	فلسطين
2	..	16.4	1,534	0.2	23	الصومال
113	1,478	3.7	1,599	1.7	753	السودان (1)
755	1,988	2.9	582	9.8	2,206	سورية
3	1,955	5.4	570	0.3	34	تونس
215	1,603	3.0	728	2.1	518	اليمن

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2012. اتجاهات المهاجرين الدوليين: المهاجرين حسب بلد المقصد وبلد المنشأ (قاعدة البيانات للأمم المتحدة، (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2012)، البنك الدولي، تدفقات التحويلات في عام 2011 - تحديث، الهجرة والتنمية.

منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، قررت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وضع برامج لـ «تأميم» القوى العاملة نظرا للأعداد المتزايدة من العمال المهاجرين، وتشجع هذه البرامج تعويض العمال المهاجرين بمواطنيها، وذلك لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والحد من الاعتماد على المهاجرين. وفي السعودية دخل برنامج «النطاقات» (وهو أحدث مجهود لإحلال المواطنين السعوديين مكان الأجانب) حيز التنفيذ في سبتمبر 2011. عملية «السعودة» أو سياسة تشجيع توظيف السعوديين الأصليين في القطاع الخاص ليست جديدة. لم تحقق الجهود المماثلة التي بذلت منذ التسعينيات من القرن العشرين نجاحا كبيرا، إذ أن الشركات تستخدم الحيل المختلفة أو «الواسطة» لتلبية متطلبات الحصاص. ومع أن صيغة برنامج النطاقات الحالي أفضل، بحيث يأخذ في الاعتبار أنماط العمالة الحالية لضبط الحصاص، من غير المحتمل أن تنقص جهود التوظيف هذه فرص العمل بالنسبة إلى المهاجرين على المدى الطويل في منطقة الخليج. يُعتقد أن سياسة التوظيف لن تبعد سوى جزءا صغيرا من العمال الأجانب، وربما لن يكون لها أي أثر على الإطلاق (البنك الدولي، 2011).

في حالات الكوارث الطبيعية أو الصراعات الأهلية أو الحروب، لا يستطيع العمال المهاجرين الاستفادة من حماية ومساعدة أوطانهم الأصلية أو بلدان الإقامة أو بلدان العبور. وبعد فقدانهم أسباب الرزق، يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية

لدى عودتهم. أما المهاجرين الذين لا يملكون وثائق و«تقطعت بهم السبل» فوضعهم أكثر هشاشة. ففي عام 2011، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مبادرة إنسانية مشتركة واسعة النطاق لمساعدة رعايا البلدان الثلاثة الذين تضرروا من الأزمة في ليبيا وإعادتهم لأوطانهم. كشفت هذه الأزمة غياب أو عدم تنفيذ القواعد والمعايير والالتزامات الموجودة، وبالتالي أكدت ضرورة قيام المجتمع الدولي بمعالجة وضع «المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل» بصورة أكثر منهجية.

لقد أثر «الربيع العربي» سلباً على المهاجرين في المنطقة العربية وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إدراج التأثير الكامل لـ «الربيع العربي» بدقة في البيانات. نتج عن العنف في ليبيا وسورية عمليات إجلاء جماعي للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان مجاورة. لطالما اعتمد الاقتصاد الليبي على العمال المهاجرين، وبالتالي أسفر الصراع عن أزمة هجرة عاجلة وطويلة الأمد. ابتداءً من عام 2011، فر أكثر من 800 ألف عامل مهاجر وأسره من ليبيا إلى البلدان المجاورة وعادوا أو نقلوا إلى بلدانهم الأصلية. معظمهم كانوا من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. أشد المتضررين من الأزمة كانوا مهاجرين من أفريقيا. بحسب حكومة النيجر، عاد حوالي 200 ألف من مواطنيها إلى البلد بعد اندلاع الأزمة في ليبيا. وعاد حوالي 150 ألف مواطن إلى تشاد، و30 ألف إلى مالي، و40 ألف إلى موريتانيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2012). وقد أثقل هذا السيل المفاجئ والكبير من المهاجرين العائدين العبء على الموارد الشحيحة في هذه البلدان، فضلاً عن فقدان التحويلات المالية في المستقبل.

لقد ساهم عدم الاستقرار السياسي والصراعات، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة في الموطن الأصلي، والفرص الاجتماعية والاقتصادية المحتملة في الخارج، في زيادة الهجرة غير النظامية - داخل المناطق الجغرافية وكذلك إلى أستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقد وضع الربيع العربي هذه التحديات في الواجهة، على سبيل المثال، فر آلاف المهاجرين عبر الحدود الليبية إلى مصر وتونس وغيرها من الدول المجاورة، في حين حاول آلاف الآخرون (بما فيهم المواطنون الليبيون) العبور الخطير إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، فنزلوا على شواطئ جنوب أوروبا. وحتى بعد انتهاء الصراع، قد تستمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا وتزداد حجماً في حين تكافح السلطات الانتقالية لمواجهة الفراغ الأمني وتخصيص الموارد الحيوية لتحقيق الأمن الداخلي في ليبيا. ونظراً لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا والانتفاضات في مصر وسورية وتونس، قد تحدث أيضاً موجة من الهجرة غير النظامية لمواطني هذه البلدان. أصبحت تونس بلد مقصد وعبور، حيث أن المهاجرين من المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ينتقلون إلى تونس على أمل الوصول إلى أوروبا.

في عام 2011 أيضاً، كانت الهجرة غير النظامية للتونسيين إلى أوروبا مشكلة رئيسية حيث فرّ حوالي 26 ألف تونسي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا في أعقاب الثورة وانهيار نظام بن علي. ارتفع معدل البطالة إلى 18 في المائة بحلول عام 2011 في تونس. اليمن أيضاً يواجه موجة من الهجرة العابرة، حيث أن أكثر من 100 ألف مهاجر ولاجئ وطالب لجوء قدموا إلى اليمن عن طريق سواحله على البحر الأحمر والبحر العربي في عام 2011. معظم هؤلاء كانوا إثيوبيين هاجروا بطريقة غير شرعية على أمل الوصول إلى دول الخليج المجاورة، لكن تقطعت بهم السبل في اليمن.

و. التحويلات

تقدر التحويلات الرسمية التي تدفقت إلى البلدان النامية في عام 2011 بمبلغ 372 مليار دولار، بزيادة قدرها 12.1 في المائة مقارنة بعام 2010 (الجدول 5). ارتفع المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين في عام 2011 مقارنة بعام 2010 في جميع المناطق باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تسبب الربيع العربي في انخفاض التدفقات. وعلى عكس الاتجاه السائد في المنطقة، ارتفعت التحويلات إلى مصر منذ عام 2010 وذلك بسبب مجموعة متنوعة من العوامل بما فيها عودة المهاجرين من ليبيا وسورية وانخفاض أسعار المنازل التي من المحتمل أنها حفزت شراء المنازل في مصر من قبل المصريين المقيمين في الخارج (البنك الدولي، 2012a). تعتبر مصر أكبر متلق لتحويلات المهاجرين في المنطقة العربية وسادس أكبر متلق في العالم حيث تم تحويل ما يزيد على 14 مليار دولار إلى مصر في عام 2011. لبنان من بين بلدان العالم العشرة الأوائل المتلقية لتحويلات المهاجرين من حيث نسبة الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت هذه النسبة 18 في المائة في عام 2011.

تتأثر التحويلات إلى البلدان النامية بالآفاق الاقتصادية غير المؤكدة في البلدان التي يقصدها المهاجرون. ومن المحتمل أن تؤثر الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة، خاصة في ليبيا وسورية، على تدفقات التحويلات في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر معدلات البطالة العالية في أوروبا والولايات المتحدة على فرص العمل بالنسبة للمهاجرين، بينما أحدثت المواقف السياسية المتشددة تجاه زيادة الهجرة ضغوطا سياسية لخفض المستويات الحالية للهجرة (شامي وميركين، 2010). وإذا ما اشتدت الأزمة الأوروبية فقد تصبح القيود على الهجرة في هذه البلدان أكثر شدة. وقد ينخفض الطلب على العمال المهاجرين إذا تفاقم أزمة الديون الأوروبية وانتشرت مما سيؤثر سلبا على تدفقات التحويلات إلى المنطقة العربية.

أصدر البنك الدولي في أحدث تقييم له لتدفقات التحويلات العالمية توقعات أكثر تفاؤلا من السابق بالنسبة إلى المنطقة العربية. فمن بين البلدان النامية، شهدت مناطق جنوب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط أكبر معدل نمو للتحويلات في عام 2012، مستفيدة في المقام الأول من النشاط الاقتصادي القوي في دول مجلس التعاون الخليجي (البنك الدولي، 2012b).

ز. اللاجئون

يشكل اللاجئون نسبة هامة من المهاجرين الدوليين المقيمين في المنطقة العربية. بلغ عدد اللاجئين أواخر عام 2011 عشرة ملايين نسمة (الجدول 5) يضاف إليهم 4.8 مليون لاجئ فلسطيني وضعوا تحت حماية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تضم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين: مليونين في الأردن (الأونروا، 2012). تستقبل المنطقة العربية حوالي 1.7 مليون لاجئ، أي 17 في المائة من المجموع العالمي، ومعظم هؤلاء اللاجئين، أي 1.2 مليون، يتواجدون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (المفوضية العليا للاجئين، 2012a). من ضمن أكبر خمس دول يصدر منها اللاجئون في العالم، ثلاث دول تمر بمرحلة انتقالية، وهي العراق (1.4 مليون)، والصومال (1.1 مليون)، والسودان (500 ألف). تستقبل أفريقيا الجنوبية بعض اللاجئين من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما فيهم 760 ألف من الصومال و462 ألف من السودان. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت المفوضية العليا للاجئين في نوفمبر / تشرين الثاني عام 2012، أن عدد اللاجئين الفارين من الصراع في سورية وصل إلى حوالي 500 ألف سوري، موزعين على الدول بالشكل التالي: تركيا (122 ألف) ولبنان (121 ألف) والأردن (116 ألف) والعراق (54 ألف) ومصر (7 آلاف) (المفوضية العليا للاجئين، 2012b). في معظم الحالات، تكافح البلدان المضيفة لاستيعاب التدفق المفاجئ والكبير من اللاجئين وتوفير

الموارد الشحيحة أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك، استقبل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج وسويسرا، أكثر من 16 ألف طلب لجوء من المغتربين السوريين من أوائل 2011 إلى منتصف 2012 (الأمم المتحدة، 2012). ومن المتوقع أن يزداد عدد اللاجئين السوريين بكثافة مع استمرار الصراع السوري وربما اشتداده. وعلاوة على ذلك، في أواخر نوفمبر / تشرين الثاني عام 2012، كان ما يقرب من 200 ألف لاجئ سوداني في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان المستقلة حديثاً الذين فروا من تصاعد العنف وانعدام الأمن في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2012b).

ج. المشردون داخليا

كثيراً ما تعجل الصراعات والأزمات الأخرى تشريد أعداد كبيرة من الناس داخل الحدود الوطنية وبصفة مفاجئة. في نهاية عام 2011، بلغ عدد المشردين داخليا نتيجة للعنف وانتشار النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم 26.4 مليون شخص (مركز رصد التشرّد الداخلي، 2012a). وبقيت المنطقة العربية تعاني من زيادة في نزوح السكان. يحدث أغلب النزوح الجديد في هذه المنطقة على خلفية الربيع العربي، مما أدى إلى تشريد 75 ألف شخص في ليبيا، وما يصل إلى مليوني شخص في سورية في أوائل عام 2012. وفي اليمن أحدث عدم الاستقرار السياسي والصراع والنشاط الإرهابي وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي تشريد السكان منهم حوالي 500 ألف يمني في المناطق النائية من البلاد في عام 2012.

يتواجد في العراق أكبر عدد من السكان المشردين داخليا في المنطقة حيث أن أكثر من مليوني شخص كانوا لا يزالون مشردين هناك في نهاية 2011 (مركز رصد التشرّد الداخلي، 2012a). وفي السودان، من بين 2.2 مليون مشرد، هناك حوالي 700 ألف جنوب سوداني سُردوا داخليا قبل سنوات ووجدوا أنفسهم في بلد آخر بعد استقلال جنوب السودان في يوليو / تموز 2011، ولا يزال وضعهم بحاجة إلى توضيح. في نهاية عام 2011، كانوا قد فقدوا المواطنة السودانية بعد صدور قانون الجنسية الجديد، لكنهم لم يتمكنوا من الحصول على الوثائق التي تؤكد مواظنتهم الجنوبية سودانية. استمرت الأزمة الإنسانية في الصومال في التقادم، حيث أن هذا البلد يفتقر إلى حكومة مركزية فعالة منذ عام 1991، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل منها أمراء الحرب والقرصنة وقطاع الطرق والصراع بين الحكومة وحلفائها والجماعات المتمردة وأخيرا الجفاف الذي أصاب جميع أنحاء القرن الأفريقي وأدى إلى المجاعة في المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال. تسود في معظم المستوطنات التي يتواجد فيها المشردون داخليا معدلات مرتفعة من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الشديد نتيجة الجفاف والارتفاع الفاحش لأسعار المواد الغذائية. في نهاية عام 2011، وصل عدد الأشخاص المشردين داخليا حوالي 1.5 مليون شخص في الصومال (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2012b).

3. الوضع الاجتماعي والاقتصادي

أ. التطورات الاقتصادية

تدهور الوضع الاقتصادي الكلي بشكل كبير خلال عام 2011، على الصعيدين العالمي والإقليمي. انتشرت موجة الانتفاضات التي بدأت في تونس ومصر في بداية عام 2011 في جميع أنحاء المنطقة العربية، وتم لجم النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الأخرى. في سورية واليمن، حيث تحولت المظاهرات الشعبية إلى صراع عنيف، كان النمو الاقتصادي سلبيا في عام 2011 في خضم الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ومع أن هذين البلدين هما الوحيدان في المنطقة اللذين سجلا نموا اقتصاديا سلبيا في عام 2011، فإن الآثار غير المباشرة تهدد جيرانهما. لا تزال الاضطرابات الاجتماعية تمثل الخطر الرئيسي لتدهور الوضع في المنطقة ككل (منظمة العمل الدولية، 2012). والخطر الآخر هو أن يحقق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى الصين والهند، نسبة أقل مما يتوقع، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على الدخل من صادرات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة العربية.

ب. أسواق العمل والبطالة بين الشباب

يواجه العالم تفاقم أزمة تشغيل الشباب إذ أن الشباب ثلاث مرات أكثر عرضة للبطالة من الكبار وأكثر من 75 مليون شاب في جميع أنحاء العالم يبحثون عن العمل. حذرت منظمة العمل الدولية من بروز جيل من العمال الشباب «المتأثرين» يواجهون مزيجا خطيرا من ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية النشاط المتزايد والعمل الهش، فضلا عن استمرار ارتفاع نسبة العمال الفقراء في العالم النامي.

تبرز المنطقة العربية من حيث مشكلة البطالة عموما، فهي المنطقة الوحيدة التي تجاوزت فيها البطالة 10 في المائة في عام 2011 بالنسبة للسكان البالغة أعمارهم 15 عاما فما فوق. بلغت البطالة بين الشباب مستويات عالية جدا منذ عشرات السنين في هذه المنطقة. كانت منطقة شمال أفريقيا آمنة نسبيا من الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن بعد الربيع العربي انخفض النمو الاقتصادي، في حين ارتفعت البطالة بين الشباب بمعدل 5 في المائة في عام 2011 (منظمة العمل الدولية، 2012c). ارتفع معدل البطالة بين الشباب في المنطقة العربية - الذي كان من قبل مرتفعا جدا - بشكل حاد في أعقاب الربيع العربي وبلغ حوالي 27 في المائة في عام 2012، وهو أعلى معدل في العالم، وضعف المعدل العالمي للشباب. وعلاوة على ذلك، فإنه يقارب ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين السكان في سن العمل في المنطقة العربية والذي يبلغ 10 في المائة (الجدول 6).

الجدول 6: إجمالي البطالة والبطالة بين الشباب في المنطقة العربية ودول مختارة، آخر سنة

البلد أو المنطقة	آخر سنة	معدل البطالة	
		المجموع	الشباب
العالم	2011	6.0	12.6
المنطقة العربية	2011	10.2	27.0
الجزائر	2010	10.0	21.5
البحرين	2010	3.7	..
مصر	2011	11.9	30.7
العراق	2006	15.3	43.5
الأردن	2010	12.5	28.1
الكويت	2008	7.7	..
لبنان	2007	9.0	22.1
المغرب	2010	9.1	17.6
قطر	2009	0.3	1.2
فلسطين	2008	23.7	40.2
السعودية	2009	5.4	29.9
السودان (1)	2009	20.7	..
سورية	2010	8.4	18.3
تونس	2011	18.9	30.0
الإمارات العربية المتحدة	2008	4.0	12.1
اليمن	2009	14.6	..
بلغاريا	2011	11.2	26.2
فرنسا	2011	9.7	22.9
ألمانيا	2011	5.9	8.6
اليونان	2011	17.7	44.4
إيطاليا	2011	8.4	29.1
هولندا	2011	4.4	7.6
البرتغال	2011	12.9	30.1
إسبانيا	2011	21.7	46.4
السويد	2011	7.5	22.9

... لا تتوفر أرقام

(1) بما في ذلك جنوب السودان

المصدر: منظمة العمل الدولية 2011. تحديث الإحصائيات للدول والأقاليم العربية ودول شمال أفريقيا. 2 يونيو/حزيران، مكتب العمل الدولي عام 2012.

توقعات العمالة العالمية، سبتمبر/أيلول. يوروستات 2012. إحصاءات البطالة، أغسطس/آب

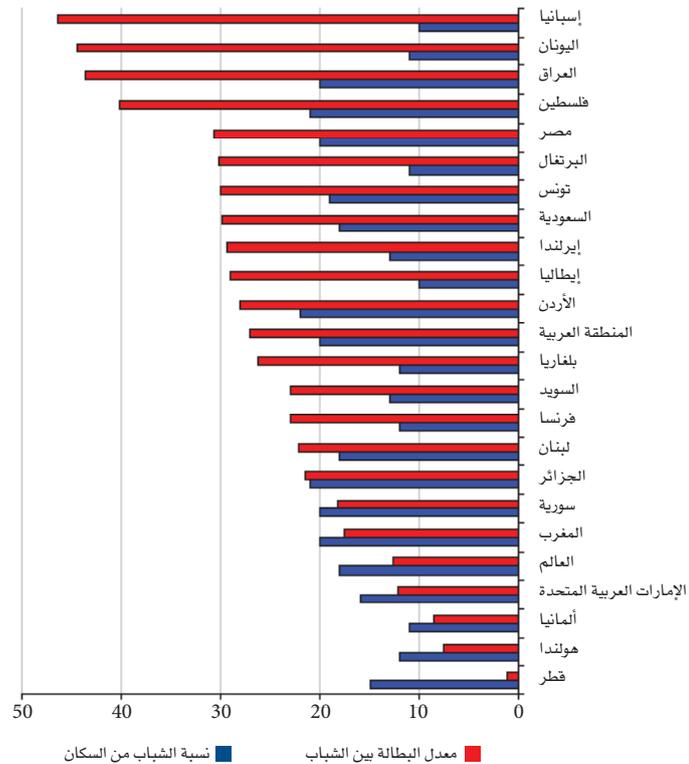
سُجّلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العراق (44 في المائة)، وفلسطين (40 في المائة)، ومصر (31 في المائة) والسعودية وتونس (30 في المائة). الوضع أسوأ من ذلك بالنسبة إلى الشباب في المنطقة العربية، فقد ارتفعت معدلات البطالة لهذه الفئة إلى حوالي 32 في المائة ومشاركتهن في القوى العاملة أقل. بالتأكيد، آفاق العمل من أكبر المخاوف التي تواجه الشباب الفلسطيني. ففي عام 2011، بلغ معدل البطالة 54 في المائة بين الشباب و32 في المائة بين الشبان (منظمة العمل الدولية، 2012d).

إن مستويات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية مماثلة لتلك التي تواجه الآن جنوب أوروبا، حيث لا تزال الأزمة المالية تكلف ثمنا باهظا. ويقترَب معدل البطالة بين الشباب من نصف معدل البطالة لجميع الشباب في اليونان وإسبانيا وثلث الشباب في إيطاليا والبرتغال (الشكل 1). ولكن الفرق الرئيسي هو وجود شبكة اجتماعية في أوروبا وتوافر إعانات البطالة، التي تلعب دورا في تخفيف حجم المظاهرات. وتشير البيانات أن البطالة ممكن أن تصيب الفئة الشابة حتى وإن كانت نسبة الشباب بين السكان صغيرة. تبلغ البطالة بين الشباب في مصر وتونس 30 في المائة بينما نسبة الشباب في هذين البلدين تصل إلى 20 في المائة. وبالمقارنة، تبلغ البطالة بين الشباب في إيطاليا أيضا 30 في المائة، في حين تبلغ نسبة الشباب 11 في المائة فقط.

وفي الوقت نفسه، تبلغ نسبة مشاركة الشباب في القوى العاملة في المنطقة العربية 37 في المائة، وهي أدنى نسبة في العالم مقارنة بنصف الشباب على مستوى العالم. وقد يكون معدل البطالة أعلى إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشباب الذين - في كثير من الأحيان - يدفعهم الإحباط بسبب عدم وجود آفاق إلى التخلي عن البحث عن وظيفة أو تأجيل هذا البحث فيواصلون دراستهم. تظهر البيانات أيضا أن ذوي الشهادات العليا يعانون من البطالة بقدر ما يعاني منها من هم أقل مستوى من التعليم - وهي ظاهرة فريدة من نوعها في العالم. وفي بعض الدول العربية، يعاني ذوي الدرجات والمهارات العالية من البطالة أكثر مما يعاني منها ذوي المهارات المنخفضة.

على الرغم من مستويات عالية نسبيا من التحصيل العلمي، في كثير من الأحيان يشير أرباب العمل إلى نقص المهارات القابلة للتوظيف لدى الشباب في المنطقة كحاجز أمام التوظيف. وعلاوة على ذلك، نسبة كبيرة من فرص العمل في المنطقة لا تزال

الشكل 1: معدل البطالة بين الشباب ونسبة الشباب بين السكان في بلدان مختارة، حوالي عام 2011



موجهة للعمال المهاجرين بأجور وظروف تتنافى مع توقعات القوى العاملة الوطنية. ونتيجة لذلك، تبرز الثنائيات في سوق العمل في المنطقة، مما يثير تساؤلات حول نوعية التوظيف الذي يتم إحداثه في المنطقة وضرورة خلق فرص عمل يقبلها الباحثون عن العمل. لا يمكن فصل انعدام الفرص الاقتصادية للشباب عن موجة الاضطرابات الاجتماعية التي تجتاح المنطقة (منظمة العمل الدولية، 2012c).

قد تمر أربع إلى خمس سنوات قبل أن ينتعش سوق العمل. وفي الأثناء، سيتخلى العديد من الشباب العاطلين عن العمل البالغ عددهم 75 مليون البحث عن عمل تماما. إن ظروف سوق العمل السلبية للغاية تدفع عددا كبيرا من الشباب للتخلي عن البحث عن عمل كليا أو تأجيله ومواصلة دراستهم. ويبلغ عدد الشباب الذين انسحبوا من القوى العاملة بسبب الأزمة 6.4 مليون في جميع أنحاء العالم (منظمة العمل الدولية، 2012c).

ينظر إلى البطالة بين الشباب في المنطقة العربية كجزء من مشكلة أوسع نطاقا تشمل ضعف أسواق العمل وقلة أو رداءة فرص العمل. ويتفاقم الوضع بسبب المناخ السيئ للاستثمار عموما ومحدودية النمو، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الخاص وخضوعه لسيطرة محكمة. تأثر البطالة سلبا على ذوي مستويات التعليم العالي والأدنى والدخل بنفس القدر. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر عادة تغطية الضمان الاجتماعي، بما في ذلك أنظمة المعاشات التقاعدية والبطالة، إلا لموظفي القطاع العام.

مشاكل سوق العمل في المنطقة متشابهة جدا، مع أن البلدان تختلف فيما بينها في كثير من النواحي. على سبيل المثال، في تونس، يتلقى الشباب تعليما أفضل بكثير مما يتلقاه الشباب في مصر. وبالمثل، حققت تونس في مجال مكافحة التمييز ضد المرأة في سوق العمل تقدما أكبر مما حققته بلدان أخرى في المنطقة. وهناك أيضا فروق في حجم القطاع غير الرسمي. ففي مصر، يتم إنشاء معظم الوظائف الجديدة في هذا القطاع من الاقتصاد، في حين أنه يلعب دورا أصغر في تونس. على الرغم من هذه الفروق فإن مستوى البطالة بين الشباب هو نفسه تقريبا في كلا البلدين، أي ما يقرب من ثلث الشباب (منظمة العمل الدولية، 2011). ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإنه حتى عندما يحصل الشباب على وظائف، غالبا ما تكون ظروف العمل سيئة للغاية، مثل انخفاض الأجور وقلة الحماية الاجتماعية، وعدم وجود عقود آمنة وأفاق التطور الوظيفي ضيق، وضعف أو انعدام النقابات العمالية لتمكينهم من إسماع صوتكم.

في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، اتسعت ظاهرة «جيل في الانتظار» يتكون من شباب متقنين عاطلين عن العمل وغير متزوجين يعيشون في منزل الوالدين. لكن الانتفاضات الاجتماعية والسياسية التي حدثت مؤخرا في هذه المنطقة لها قاعدة دعم أوسع وتضم الشباب المثقف أيضا. سواء تستثمر إمكانات هذا الجيل لتصبح منتجة أو تصبح قوة مزعزة للاستقرار سياسيا يتوقف على عوامل من بينها مسار التنمية الاقتصادية والسياسات الحكومية. من المتوقع أن تبقى معدلات البطالة بين الشباب فوق 25 في المائة خلال السنوات المقبلة في المنطقة العربية، وربما ترتفع أكثر من ذلك في بعض البلدان (منظمة العمل الدولية، 2012d).

ج. الأهداف الإنمائية للألفية

فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تم إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات على الصعيد العالمي، وذلك بسبب استمرار نمو دخل الفرد في بعض البلدان النامية والجهود السياسية الموجهة في المجالات الحيوية، بما في ذلك توسيع البرامج لتقديم الخدمات والموارد الأخرى مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. حققت المنطقة العربية تقدماً في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك خطوات هامة في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، وقعت نكسات خطيرة وبرزت قيود تميز إلى عوامل مختلفة، منها ضعف الأداء الاقتصادي نسبياً في تسعينيات القرن العشرين وأوائل سنوات 2000 والتمويل غير الكافي للسياسات الاجتماعية وزيادة التوترات السياسية والصراعات.

لا تزال المنطقة العربية تتسم بالتفاوتات الحادة بين المناطق الفرعية المختلفة. حسب عدد كبير من تقارير الأمم المتحدة الحديثة، دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع في طريقها إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، في حين أن البلدان الأكثر فقراً، التي تعاني معظمها من النزاعات، بالإضافة إلى العراق وفلسطين، ما زال مسارها معرقلًا. وبالتالي فمن المستبعد جداً أن تتمكن من تلبية معظم الأهداف بحلول عام 2015 أو حتى بحلول عام 2020 (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2010؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2012). ترسم هذه التقارير صورة كئيبة، فلى سبيل المثال، يُعتقد أن الصراعات الأخيرة في المنطقة من شأنها أن تأخر التنمية في البلدان العربية بما لا يقل عن خمس سنوات.

فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية المحددة، تسير الدول العربية على الطريق الصحيح لتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. ومع ذلك، تتغير الصورة عند النظر إلى خطوط الفقر الوطنية حيث لم تشهد المنطقة العربية تقدماً كبيراً في مجال الحد من فقر الدخل الذي يتركز في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، تتميز أسواق العمل في معظم البلدان العربية بانتشار واسع للبطالة.

فيما يتعلق بتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، شهدت المنطقة العربية تحسناً في المعدلات الصافية للالتحاق بالمدرسة ومعدلات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين الشباب من الفئة العمرية 15-24 والتكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. تبقى مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية محدودة جداً في المنطقة العربية. انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار النصف في المنطقة العربية خلال الفترة 1990-2008. لكن أقل البلدان نمواً في المنطقة لا تزال متأخرة. لن تتحقق تغطية التحصين الشامل بحلول عام 2015 دون معالجة مشاكل إمكانية الحصول على اللقاحات، ونقص التغطية الصحية، وضعف استراتيجيات التسليم وعدم توفر الخدمات للسكان الرحل والنازحين في مناطق الصراع.

هناك تفاوتات كبيرة في مجال الحد من معدلات وفيات الأمهات بين دول المنطقة - فإنها تتراوح بين أقل من 10 حالة وفاة الأم لكل 100 ألف ولادة حية في بعض دول الخليج إلى نحو 1100 حالة وفاة الأم لكل 100 ألف ولادة حية في الصومال في عام 2010. الصومال وكذا السودان، التي يبلغ فيها معدل وفيات الأمهات 730 حالة، تعد من بين الدول العشر التي لها أعلى معدل وفيات الأمهات في العالم. ومن بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مصر وسورية فقط تسير على الطريق الصحيح للحد من وفيات الأمهات بمعدل 75 في المائة بين عامي 1990 و2015 (منظمة الصحة العالمية وآخرون، 2012). فمن السابق لأوانه تحديد أثر الربيع العربي على وفيات الأمهات.

فيما يتعلق بالبيئة، تواجه كل الدول العربية، بدرجات متفاوتة، التحدي الكبير المتعلق بتحسين الإدارة البيئية ودمج إدارة الموارد البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. تساهم المنطقة العربية ككل بأقل من 5 في المائة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، لكن آثار تغيرات المناخ على المنطقة تحظى باهتمام كبير لدى واضعي السياسات الذين يدركون أن المنطقة العربية ستتأثر سلباً بالتغيرات المناخية.

في العقود الثلاثة الأخيرة، ارتبط النمو السكاني السريع وتسارع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية بزيادات معتبرة في الطلب على المياه. لكن نسبة السكان الذين يصلون إلى مصادر محسنة للمياه الصالحة للشرب لا تزال منخفضة.

هناك أولويات من شأنها أن تساهم في الحد من القيود على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. تشمل هذه الأولويات: إبطاء النمو السكاني من خلال خفض الخصوبة؛ الأمن الغذائي والحد من الفقر؛ التكيف مع التغيرات المناخية؛ توظيف الشباب وتوفير العمل اللائق؛ الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة؛ الحد من العنف والصراع، والتكامل الإقليمي والشراكات الإنمائية؛ المساواة بين الجنسين وتوافر ونوعية البيانات.

لا تزال البلدان المتضررة من الصراعات، ووضعها الأمني وفي كثير من الأحيان بيئتها السياسية هشّة وتحتاج إلى معالجة. ليس من الضروري أن يأتي ذلك على حساب الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن لا بد من الاعتراف بأن توفير المنافع العامة والخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تستلزم وجود نظام حكم آمن، وإلا فمن الأرجح ألا يتم توفيرها إلا بطريقة مجزأة وغير فعالة ودون المستوى الأمثل (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011). لمواجهة هذه التحديات، من الآن يتطلع المجتمع الدولي إلى ما بعد 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي مؤتمر القمة العالمية حول الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في سبتمبر 2010، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوات نحو النهوض بجدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015.

4. ملخص واستنتاجات

أسباب الحراك الشعبي في العالم العربي كثيرة ومعقدة، ولا يمكن تلخيصها في سبب واحد. وبالرغم من وجود اختلافات اقتصادية وسياسية متميزة في المنطقة العربية، من الواضح أن الاتجاهات الديموغرافية زادت من صعوبة العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة. أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل في السنوات الأخيرة. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية، تدفقت أعداد كبيرة من الشباب في القوى العاملة ونتيجة لذلك يواجه الكثير من الشباب ارتفاع معدلات البطالة وعدم النشاط. ليست الضغوط الديموغرافية السبب الوحيد وراء الاحتجاجات، لكنها تفاقم المشاكل. إن خلق فرص عمل حقيقية للشباب شرط مسبق للقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة والسلام؛ وفي البلدان الخارجة من الصراع يعتبر حصول الشباب على العمل جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء السلام.

وكما تمت الإشارة إليه، من المتوقع أن يتلاشى تأثير طفرة الشباب على العنف السياسي في المنطقة العربية خلال العقود القادمة وذلك بسبب انخفاض الخصوبة وتقلص طفرة الشباب. وعلاوة على ذلك، يمكن الحفاظ على العلاقة بين الهيكل العمري والصراع إذا نفذت البلدان التي تنخفض فيها الخصوبة سياسات للاستفادة من العائد الديموغرافي. لكن، بالنسبة لبلدان مثل الصومال والسودان واليمن التي لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات الخصوبة ونسب عالية من الشباب، لا تزال إمكانية حدوث صراعات بسبب الديموغرافية تشكل مصدر قلق.

لقد أدى انخفاض الخصوبة إلى زيادة مؤقتة في نسبة المراهقين والشباب بين السكان، مما قد يتيح فرصاً اقتصادية جديدة. ويمكن تحقيق عائد ديموغرافي إذا تطورت اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وإذا تم توفير فرص التعليم للشباب وفرص العمل الجيد للوافدين الجدد على سوق العمل. وعلى العكس، فإن تدهور ظروف العمل والمعيشة، والتناقضات بين المستويات العليا للتعليم لدى الشباب وندرة الوظائف التي تتطلب مهارات عالية كلها عوامل ستغذي الإحباط وتساهم باستمرار في الاضطرابات الاجتماعية. وأخيراً، سجلت كل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية عمالة الشباب كأولوية قصوى في جدول الأعمال السياسي واتخذت تدابير بشكل أو بآخر، لكن النجاح يبقى إلى حد الآن محدوداً.

تؤثر اتجاهات ديموغرافية أخرى سلباً على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. لا تزال الهجرة وما يصحبها من استنزاف الموارد البشرية من جهة، وازدياد الضغط على أسواق العمل نتيجة للهجرة من جهة أخرى، لا تزال تشكل تحديات للبلدان. إن التخفيض المتعمد لنسبة المهاجرين العرب في الدول المصدرة للنمط في المنطقة العربية قضى على إمكانية امتصاص معدلات البطالة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأخيراً، لا تزال النسبة المرتفعة للنزوح الداخلي القسري للسكان يشكل عبء خطيرة بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من تبعات الربيع العربي.

وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، لا يزال ارتفاع النمو السكاني يشكل تحدياً للعديد من بلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن غير المحتمل أن تحقق البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية الأهداف الإنمائية للألفية ولو

بحلول عام 2020. إن استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني يعني أن الطلب على الخدمات العامة - وهي بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً - سوف يقيد قدرة البلدان على تقديم هذه الخدمات. وعلاوة على ذلك، تقوض الصراعات آفاق التنمية.

وكما لاحظ أحد المراقبين، «مع أن معظم الدول العربية تعاني من التحول الديموغرافي من معدلات خصوبة عليا إلى معدلات أقل والنمو السكاني والتغيرات السكانية ذات الصلة، سيبقى الزخم الديموغرافي الناتج عن فترات سابقة من النمو السريع قوة هائلة إلى فترة بعيدة في المستقبل، مما سيفرض عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية على ما يقرب من نصف مليار شخص في العالم العربي بحلول عام 2025. إذا لم يتحقق تحسن ملحوظ في اقتصادات هذه الدول أو آفاق العمل، خاصة لفائدة معظم الشباب المحبط، ستشهد مزيداً من المظاهرات والاضطرابات والعنف التي لا يمكن تجنبها على ما يبدو» (شامي، 2010).

توحي تجارب الدول بالغة التنوع التي اكتسحتها عملية التحول الديمقراطي إلى عدم وجود عقبات لا يمكن التغلب عليها في عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية. كما تظهر أهمية النظر بعيداً إلى حيث يمكن أن يؤدي الربيع العربي. وتثبت الدروس المستفادة من تجارب البلدان الأخرى أن تعزيز الديمقراطية قد يكون بعيد المنال وقد يتخذ دروباً مختلفة قبل أن يتحقق الهدف النهائي.

المراجع

Adams, A. and Rebecca Winthrop. 2011. The Role of Education in the Arab World Revolutions. Brookings. Opinion, June 10.

<http://www.brookings.edu/research/opinions/2011/06/10-arab-world-education-winthrop>.

Bloom, David., Canning, David.and Jaypee Sevilla. 2003. The Demographic Dividend. Rand.

http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/2007/MR1274.sum.pdf.

Casterline, John B. 2011. United Nations Population Division, Expert Paper No. 2011/6. New York. http://www.un.org/esa/population/publications/expertpapers/2011-6_Casterline_Expert-Paper_FINAL_ALL-Pages.pdf.

Chaaban, Jad. 2010." Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters", Arab Human Development, Report Paper 03.

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper03-en.pdf>.

Chamie, Joseph. 2011. "Libya Exposes Fault Lines in the Mediterranean – Part III". Yale Global Online. March. <http://yaleglobal.yale.edu/content/libya-fault-lines-mediterranean-part-iii>.

Chamie, Joseph and Barry Mirkin. 2010. "Calls Mount Everywhere for Deportation of Illegal Immigrants". Yale Global Online. December. <http://yaleglobal.yale.edu/content/calls-mount-everywhere-deportation-illegal-immigrants>.

Eurostat. 2012. News Release, 155/2012. 31 October.

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-31102012-BP/EN/3-31102012-BP-EN.PDF.

IDMC, 2012a. (Internal Displacement Monitoring Committee). Internal Displacement: Global Overview 2011. Geneva.

<http://www.internal-displacement.org/publications/global-overview-2011>.

---. 2012b. Database accessed on 17 October 2012. <http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/%28httpPages%29/22FB1D4E2B196DAA802570BB005E787C?OpenDocument&count=1000>.

ILO (International Labour Organization). 2011. "Youth unemployment in the Arab world is a major cause for rebellion" 5 April.

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_154078/lang--en/index.htm.

- . 2012a. The World of Work. Geneva. 2012
- . 2012b. Trends in Global Employment 2011.
- . 2012c. Global Employment Trends for Youth, 2012.
(<http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/youth/2012/lang--en/index.htm>).
- . 2012d. Global Employment Outlook 2012. http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/2012/WCMS_188810/lang--en/index.htm
- . 2012e. Global Employment Outlook. September 2012.
- IOM. 2012a. (International Organization for Migration). Migrants in Times of Crisis: An Emerging Protection Challenge. Background paper presented at the International Dialogue on Migration, 9 October. International Peace Institute. New York.
- . 2012b. The Middle East and North Africa, Annual Report 2011.
http://publications.iom.int/bookstore/free/MENA_AnnualReport2011_4Sept2012.pdf.
- Miller, Laurel and Jeffrey Martrini. 2012. "How does the Arab Spring Compare to Third Wave Transitions?" Democracy Digest. 18 July.
<http://www.rand.org/commentary/2012/07/18/DEM.html>.
- Miller, Laurel. 2012. "Don't Blame Unrest on the Arab Spring". USA Today. 21 October.
- Mirkin, Barry. 2010. "Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities", Arab Human Development, Report no. 1.
<http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper01-en.pdf>.
- New York Times. 2012a. "Riots Erupt across Jordan Over Gas Prices". 15 November.
- . 2012b. "Millions Are Facing Food Crisis in Yemen, U.N. Agency Says." 30 September.
- Ouadah-Bedidl, Z, Vallin, J. and I. Burchoucha. 2012. "Unexpected developments in Maghrebian fertility". Population & Societies. Number 486. February.
http://www.ined.fr/fichier/t_publication/1581/publi_pdf2_pesa486.pdf.
- Rashad, Hoda, Osman, Magued and Roudi-Fahimi, Farzaneh. 2005. Marriage in the Arab World. MENA Policy Brief, Population Reference Bureau. September. Washington, D.C.
- Shah, Nasra M. 2012. Socio-demographic Transitions Among Nationals of GCC Countries: Implications for Migration and Labour Force Trends. Migration and Development, 1:1, pp. 138-148.

UN (United Nations). 2010a. Department of Economic and Social Affairs (DESA). Population Division. World Population Policies 2009.

---. 2010b. Population Facts. No. 2010/5.

---. 2011. World Population Prospects: The 2010 Revision.

---. 2012a. World Urbanization Prospects: The 2011 Revision.

----. 2012b. World Contraceptive Use 2011.

---. 2012c. Trends in International Migrant Stock: Migrants by Destination and Origin, POP/DB/MIG/Stock/ Rev.2012.

---. 2012d. Population Facts. No. 2012/3. Migrants by origin and destination: The role of South-South migration.

http://www.un.org/esa/population/publications/popfacts/popfacts_2012-3_South-South_migration.pdf.

UN (United Nations). 2012a. UN Daily News. 16 October.

<http://www.un.org/news/dh/pdf/english/2012/16102012.pdf>.

UN News Centre. 2012b. 16 November.

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43517&Cr=sudan&Cr1=#.UKrxfme8hRp>.

---. 2012c. The Millennium Development Goals Report 2012.

http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/The_MDG_Report_2012.pdf.

UN-ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2011a. Population and Development Report, Issue No.5. Youth Exclusion in the ESCWA Region: Demographic, Economic, Educational and Cultural Factors. Beirut.

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_11_2_e.pdf.

---. 2011b. Trends and Impacts in Conflict Settings: Conflict and MDGs, Issue No.

2. http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ECRI_11_2_e.pdf.

---. 2011c. Report of the Expert Group Meeting on MDGs and Conflict, Beirut 27 September.

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ECRI_11_WG3_e.pdf.

---. 2011d. The Developmental Costs of Conflict in the ESCWA Region: A Composite MDG Index for Conflict-Affected Countries

http://www.escwa.un.org/divisions/ecri_editor/Download.asp?table_name=ecri_projects&field_name=id&FileID=48.

---. 2012e. Arab Millennium Development Goals Report 2011: An Inclusive Approach to Development in a Time of Transition. Beirut.

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_2011_7_E.pdf.

---. 2012f. Summary of the Survey of Economic and Social Developments in Western Asia, 2011-2012.

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_12_1_e.pdf.

UN and LAS, 2010. (United Nations and League of Arab States). The Third Arab Report on the Millennium Development Goals 2010 and the Impact of the Global Economic Crises. 2010. New York.

http://204.200.211.31/Update_Dec/AMDGR/Third%20Arab%20report%20on%20the%20MDGs%202010%20_30-09-2010_.pdf.

UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda. 2012. Peace and security. Thematic Think Piece.

http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/14_peace_and_security.pdf.

UNDP (United Nations Development Programme). 2010. Third Arab Human Development Report 2010.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2012a. Global Trends 2011. <http://www.unhcr.org/4fd6f87f9.html>.

---. 2012b. "Number of Syrian refugees in Lebanon passes 100,000 mark".

<http://www.unhcr.org/508671c36.html>.

UNRWA (United Nations Relief and Welfare Agency). 2012. UNRWA in Figures as of 1 January 2012.

<http://www.unrwa.org/userfiles/20120317152850.pdf>.

Urdal, Henrik. 2012. "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence." United Nations Population Division, Expert Paper No. 2012/1. New York.

http://www.un.org/esa/population/publications/expertpapers/Urdal_Expert%20Paper.pdf.

Vandewalle, Dirk. 2012. "After Qaddafi". Foreign Affairs. Vol. 91, no. 6. September/December 2012.

World Bank. 2008. "Youth and Unemployment in Africa: The Potential, The Problem, The Promise." December. Washington, D.C.

---. 2011. Migration and Development Brief 17, 1 December. Migration and Remittances Team, Development Prospects

<http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/MigrationandDevelopmentBrief17.pdf>.

---. 2012a. Migration and Development Brief 18, 23 April. Migration and Remittances Team, Development, <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/MigrationandDevelopmentBrief18.pdf>.

---. 2012b. Migration and Development Brief 19, 20 November. Migration and Remittances Team.
<http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationDevelopmentBrief19.pdf>.

WHO et al., 2012. (WHO, UNICEF, UNFPA AND THE WORLD BANK). Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2010.
http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2012/Trends_in_maternal_mortality_A4-1.pdf.

